

مجلس الأمن



Distr.
GENERAL

S/22631

21 May 1991

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة
لمراقبة فض الاشتباك

(عن الفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١)

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١	مقدمة
٢	٢- ٨	أولا - تشكيل القوة ووزعها
٢	٢- ٤	ألف - التشكيل والقيادة
٤	٥- ٧	باء - وزع القوة
٥	٨	جيم - الخسائر البشرية
٥	٩	ثانيا - السوقيات
٥	١٠- ١٨	ثالثا - أنشطة القوة
٥	١٠- ١١	ألف - الاختصاصات والمبادئ التوجيهية
٥	١٢	باء - حرية التنقل
٦	١٢	جيم - الحفاظ على وقف إطلاق النار
٦	١٤- ١٦	دال - الإشراف على اتفاق فض الاشتباك من حيث المنطقة الفاصلة ومنطقة التحديد
٧	١٧	هاء - الألغام
٧	١٨	واو - الأنشطة الانسانية

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٧	١٩ رابعا - الجوانب المالية
٨	٢١-٢٠ خامسا - تنفيذ قرار مجلس الامن ٣٣٨ (١٩٧٣)
٨	٢٥-٢٢ سادسا - ملاحظات

مقدمة

١ - يصف هذا التقرير أنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ إلى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ . والغرض منه هو تزويد مجلس الأمن بسرد للأنشطة التي تفضلع بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، عملاً بالولاية التي أمنتها إليها المجلس في قراره ٣٥٠ (١٩٧٤) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٧٤ ثم مدّتها قرارات لاحقة ، آخرها القرار ٦٧٩ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

أولا - تشكيل القوة ووزعها

ألف - التشكيل والقيادة

٢ - كان تشكيل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في أيار/مايو ١٩٩١ كما يلي :

١٥٦ (١)	بولندا
٤١٠	فنلندا
٢٢٥	كندا
٥٢٢	النمسا
<u>١ ٣٢٤</u>	
	مراقبو الأمم المتحدة العسكريون
	(المعارون من هيئة الأمم
	المتحدة لمراقبة الهدنة في
	فلسطين)
<u>٧</u>	
<u>١ ٣٣١</u>	

(١) يشمل ذلك ضابطاً واحداً أوفد كمستشار عسكري لممثل الأمين العام في أفغانستان وباكستان ، وفقاً للرسالة المؤرخة ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/21188) .

٣ - وبالإضافة إلى ما تقدم ، يقوم مراقبو هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، المكلفون بالعمل في لجنة الهدنة الإسرائيلية - السورية المشتركة ، بمساعدة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عندما تستدعي الظروف ذلك .

٤ - وما زال اللواء أدولف راداوير هو الذي يتولى قيادة القوة .

باء - وزع القوة

٥ - مازال أفراد القوة موزعين داخل المنطقة الفاصلة وبجوارها ، حيث توجد بالقرب منهم معسكرات قواعدهم ووحداتها الإدارية ؛ ويوجد مركز قيادة القوة في دمشق . وتبين الخريطة التي تصدر في إضافة لهذا التقرير وزع القوة ، بما في ذلك مواقع المراقبة الأحد عشر التي يشغلها مراقبو هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، في أيار/مايو ١٩٩١ .

٦ - وفي الوقت الحالي ، تشغل الكتيبة النمساوية ٣٠ موقعا و ٧ مخافر أمامية ، وتقوم ب ٢٨ دورية يوميا على فترات غير منتظمة وفي مسارات محددة سلفا في المنطقة الفاصلة التي تقع شمال طريق دمشق - القنيطرة وتشمله . أما الكتيبة الفنلندية فتشغل ١٦ موقعا و ٦ مخافر أمامية وتقوم ب ٢٦ دورية يوميا على فترات غير منتظمة في المنطقة الفاصلة التي تقع جنوب طريق دمشق - القنيطرة . ويشغل المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ١١ موقعا للمراقبة في المنطقة الفاصلة أو في المنطقة المجاورة لها مباشرة وتخضع عملياتهم لرقابة القوة .

٧ - ويقع معسكر قاعدة الكتيبة النمساوية قرب وادي الغوار ، على بعد ٨ كيلومترات شرقي المنطقة الفاصلة . ويقع معسكر قاعدة الكتيبة الفنلندية قرب قرية الزيواني غربي المنطقة الفاصلة . وما زالت الكتيبة النمساوية تتقاسم معسكر قاعدتها مع الوحدة الإدارية البولندية ، بينما تتقاسم الكتيبة الفنلندية معسكر الزيواني مع السرية الإدارية الكندية . ولوحدة الإشارة الكندية مفارز في معسكري الزيواني والغوار ، وكذلك في دمشق والقنيطرة . وتوجد مفارز للشرطة العسكرية في دمشق ومعسكر الزيواني .

جيم - الخسائر البشرية

٨ - لم تحدث أية خسائر بشرية في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، أثناء الفترة المستعرضة . وقد حدثت ٢٦ حالة وفاة بين أفراد القوة منذ إنشائها ، ١٥ حالة منها نتيجة لأعمال عدائية أو لحوادث و ١١ حالة نتيجة لأسباب أخرى .

ثانيا - السوقيات

٩ - مازالت وحدتا السوقيات الكندية والبولندية تقدمان الدعم السوقي للخطيين الثاني والثالث . ومازال مطار دمشق الدولي يستخدم كراى جسر للقوة في الرحلات الجوية لأغراض المناوبة ، كما يستخدم مطار تل أبيب الدولي . ويستخدم ميناء اللاذقية وطرطوس للشحنات البحرية . وتعمل في دمشق هيئة لمراقبة الحركة الجوية ، بينما يتولى وكلاء محليون أمر الشحنات البحرية . وتقدم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين الدعم الجوي الميداني بناء على طلب خاص .

ثالثا - أنشطة القوة

الف - الاختصاصات والمبادئ التوجيهية

١٠ - اختصاصات القوة ومبادئها التوجيهية ، وكذلك مهامها ، مازالت كما هي مبينة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (١) .

١١ - وقد امتدّت القوة ، بالتعاون مع الأطراف ، في أداء المهام الموكولة إليها . ومما سهّل ذلك الاتصالات التي أقامها قائد القوة وهيئة أركانه مع هيئتي أركان الاتصال العسكريين التابعتين لإسرائيل والجمهورية العربية السورية .

باء - حرية التنقل

١٢ - البروتوكول المرفق باتفاق فض الاشتباك يكفل لجميع الوحدات أن تعمل وهي تتمتع بما يلزم لأداء مهمتها من حرية في التنقل ، ومع ذلك ، ما زالت توجد مشكلات التقييدات المفروضة على حرية التنقل . وسيواصل الأمين العام بذل كل الجهود الممكنة لتدارك هذه الحالة .

جيم - الحفاظ على وقف إطلاق النار

١٣ - تواصل القوة الإشراف على التقيد بوقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية . وقد تمت المحافظة على وقف إطلاق النار ولم تقع حوادث خطيرة خلال الفترة المستعرضة .

دال - الإشراف على اتفاق فض الاشتباك من حيث المنطقة الفاصلة ومنطقة التحديد

١٤ - تواصل القوة الإشراف على المنطقة الفاصلة لكي تضمن ، وفقا لولايتها ، عدم وجود قوات عسكرية فيها . وهذا يجري بفضل مواقع ومخافر مراقبة شابتة يشغلها أفراد لمدة ٢٤ ساعة يوميا ، وبفضل دوريات راجلة ومحمولة تعمل في فترات غير منتظمة ليلا ونهارا في مسارات محددة سلفا . يضاف إلى ذلك إنشاء مخافر أمامية مؤقتة والقيام بدوريات بين الحين والآخر لأداء مهام معينة . وفي إطار برنامج تظلع به السلطات السورية (انظر S/17177 ، الفقرة ١٧) ، واصل المدنيون العودة إلى المنطقة الفاصلة ، التي تضاعف عدد سكانها منذ بدء ولاية القوة . ووضعت الجمهورية العربية السورية شرطة ترابط هناك ، وذلك ممارسة منها لمسؤوليتها الإدارية . وعدلت القوة عملياتها تبعا لذلك لمراعاة هذه التطورات ولكي تواصل أداء مهامها الإشرافية بفعالية بمقتضى إتفاق فض الاشتباك .

١٥ - وطبقا لأحكام اتفاق فض الاشتباك ، تواصل القوة القيام ، مرة كل أسبوعين ، بعمليات تفقد الأسلحة والقوات في منطقة التحديد . وتجرى أعمال التفقد هذه بمساعدة ضباط اتصال من الجانبين ، يرافقون أفرقة التفقد . كذلك تقدم القوة مساعدتها ومساعدتها الحميدة عند طلب الطرفين . وما زالت القوة تجد تعاوننا من كلا الطرفين عند قيامها بمهامها ، لاسيما فيما يتعلق بمراقبة تحدييدات الأسلحة والقوات ، رغم ما تتعرض له أفرقة القوة في بعض المناطق من تقييدات من كلا الجانبين على التنقل والتفقد . وتواصل القوة سعيها إلى إزالة هذه التقييدات لكي تضمن حريتها في الوصول إلى جميع الأماكن على كلا الجانبين .

١٦ - وما زالت سلامة الرعاة السوريين الذين يرعون قطعانهم بجوار الخط الف وغربه (انظر الخريطة الواردة في الإضافة لهذا التقرير) موضع اهتمام القوة . ومما ساعد على منع الحوادث تكثيف القيام بدوريات على طرق الدوريات الجديدة التي طُهرت من

الالغام ، وكذلك وضع دوريات ثابتة في هذه المناطق بين الحين والآخر . وظل سياج أمن المرعى في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة فعالا في الحد من عدد الحوادث . ويجري حاليا إنشاء طرق دوريات جديدة على طول الخطين ألف وباء في المنطقة الفاصلة .

هاء - الالغام

١٧ - لا تزال الالغام تشكّل خطراً على أفراد القوة وعلى العدد المتزايد من السكان في المنطقة الفاصلة . وتواصل القوة جهودها لتأمين طرق دورياتها داخل المنطقة الفاصلة من الالغام . وفي أثناء الفترة المستعرضة ، قامت ثلاثة أفرقة بولندية لإزالة الالغام بتطهير مساحة مجموعها ٥٢٠ ٤٤ مترا مربعا . وكانت المعدات الحربية المتفجرة التي عثرت عليها الأمم المتحدة ودمرتها ، أو التي عُثر عليها ودمرت تحت إشراف الأمم المتحدة ، مكونة من لغم واحد مضاد للدبابات ، و ٩ قنابل عنقودية ، و ٨ قذائف مدفعية و قذيفة هاون واحدة و ٧٥ قذيفة مضادة للدبابات ، فضلا عن كميات من ذخائر الأسلحة الصغيرة .

واو - الأنشطة الإنسانية

١٨ - خلال الفترة التي يشملها التقرير ، ساعدت القوة لجنة الصليب الأحمر الدولية بتوفير التسهيلات اللازمة لتسليم الطرود والبريد ولمرور الأشخاص والامتعة الشخصية عبر المنطقة الفاصلة . ويُقدّم العلاج الطبي إلى السكان المحليين في حالات الطوارئ .

رابعا - الجوانب المالية

١٩ - قررت الجمعية العامة ، فيما قررت ، بقرارها ٢٤٣/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات تتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بمعدل لا يتجاوز مبلغا إجماليا قدره ٣ ٤٤٦ ٥٠٠ دولار (صافيه ٣ ٣٦٦ ٥٠٠ دولار) في الشهر للفترة من ١ حزيران/يونيه لغاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وكان هذا الإذن رهنا بأن يقرر مجلس الأمن استمرار القوة إلى ما بعد فترة الأشهر الستة المأذون بها بموجب قرارها ٦٧٩ (١٩٩٠) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . ولذلك ، إذا قرر مجلس الأمن تجديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ ، ستكون التكلفة التي تتحملها الأمم المتحدة لاستمرار القوة لفافية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ضمن سلطة الدخول في الالتزامات التي كفلتها الجمعية

العامه في قرارها ٢٤٣/٤٥ ، على افتراض بقاء قوام القوة الحالي ومسؤولياتها الحالية على ما هما عليه . وسيكون على الجمعية العامة أن توفر الاعتمادات المالية المناسبة فيما يتعلق بالفترات التي تلي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، إذا ما قرر مجلس الأمن تجديد ولاية القوة لما بعد ذلك التاريخ .

خامسا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٢٠ - عندما قرر مجلس الأمن ، في قراره ٦٥٥ (١٩٩٠) ، أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر أخرى ، طلب أيضا إلى الأطراف المعنية القيام فورا بتنفيذ قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم ، في نهاية هذه الفترة ، تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار .

٢١ - وسوف تُتناول عملية البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط وكذلك ، بوجه خاص ، الجهود المبذولة على شتى المستويات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) ، في تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (A/45/726-S/21947) المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٠/٤٤ ألف المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . وقد واصل الأمين العام اجراء اتصالات بشأن المسألة مع الأطراف ومع الحكومات المعنية .

سادسا - ملاحظات

٢٢ - واصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي طالب به مجلس الأمن وعلى اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، أداء مهامها أداء فعّالاً ، بالتعاون مع الطرفين . وأثناء الفترة المستعرضة ، بقيت الحالة في قطاع إسرائيل - سوريا هادئة ، ولم تقع حوادث خطيرة فيه .

٢٣ - وبالرغم من الهدوء الحالي في قطاع إسرائيل - سوريا ، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر ، ويرجع بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط وإلى أن يتم ذلك . ومازالت آمل أن يبذل جميع المعنيين بالامر جهوداً دؤوبة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها ، بفرض الوصول إلى تسوية تحقق سلماً عادلاً ودائماً ، على نحو ما طالب به مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) .

٢٤ - وفي ظل الظروف السائدة ، فإنني أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر ضروري . وبناء على ذلك ، فإنني أوصي مجلس الأمن بأن يُمدّد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ . وقد أعطت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح . كما أعربت حكومة إسرائيل عن موافقتها .

٢٥ - وختاماً لهذا التقرير ، أود أن أعرب عن تقديري للحكومات التي تساهم بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تقدم المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين المكلفين بالعمل في هذه القوة . وأغتنم هذه الفرصة للإشادة باللواء أدولف راداوير ، قائد القوة ، وبضباط القوة ورجالها ونسائها وبموظفيها المدنيين وبالمراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين المكلفين بالعمل في القوة . فقد دأبوا على أداء الواجبات الهامة التي أسندها إليهم مجلس الأمن بكفاءة مثالية وبتفانٍ في أداء الواجب .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة التاسعة والعشرون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، الوثيقة S/11563 ، الفقرات ٨ إلى ١٠ .
